نفي نحو ما ضارب زيد عمرا او موصوف نحو غير مضيع نفسه عاقل او اداة استفهام اسما
او حرفا ظاهرا او مقدرا كقوله انا ورجالك قتل امرئ او على موصوف نحو مررت
برجل ضارب عمرا او مقدرا وهو راجع للاستفهام والموصوف معا كقوله ليت شعري
مقيم العذر قومي لي ام هم في الحب لي عاذلونا اي امقيم وقوله وما كل موت نصحه
بلبيب او موصول وذلك اذا وقع صلة ال او على ذي خبر نحو هذا ضارب زيدا وكان
زيد ضاربا عمرا وان زيدا ضارب عمرا وظننت زيدا ضاربا عمرا او على ذي حال
نحو جاء زيد راكبا فرسه قيل او على ان نحو ان قائما زيد فقائما اسم ان وزيد
الخبر ولم يشترط الكوفيون ووافقهم الاخفش الاعتماد على شيء من ذلك فاجازوا اعماله
مطلقا نحو ضارب زيد عمرا عندنا وشرط البصرية كونه مكبرا فلا يجوز هذا ضويرب زيدا
لعدم وروده ولدخول ما هو من خواص الاسم عليه فيبعد عن شبه المضارع بتغير
بنيته التي هي محل الشبه وقال الكوفيون الا الفرا ووافقهم النحاس يعمل
مصغرا بناء على مذهبهم ان المعتبر شبهه للفعل في المعنى لا الصورة قال ابن مالك
في التحفة وهو قوي بدليل اعماله محولا للمبالغة اعتبارا بالمعنى دون الصورة
وقاسه النحاس على التكسير وثانيها يعمل المصغر للازم التصغير الذي لم
يلفظ به مكبرا كقوله فما طعم راح في الزجاج مدامة ترقرق في الايدي كميت عصيرها
في رواية جركيت اما الماضي فالاصح يرفع فقط نحو مررت برجل قائم ابوه وضارب ابوه
امس ولا ينصب لانه لا يشبه المضارع الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال وقال
الكسائي وهشام ووافقهما قوم ينصب ايضا اعتبارا بالشبه معنى وان زال
الشبه لفظا واستدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وتأوله
الاولون على حكاية الحال ومنع قوم رفعه الظاهر وقوم رفعه المضمر ايضا قاله ابن
طاهر وابن خروف ومبرمد وادعى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفعه ويحمله وقال
قوم يعمل النصب ان تعدى لاثنين او ثلاثة نحو هذا معطي زيد درهما امس لانه
قوي شبهه بالفعل هذا من حيث طلبه ما بعده وغير صالح للاضافة اليه لاشتغاله
بالاضافة الى الاول والاكثرون قالوا هو منصوب بفعل مضمر قال ابن مالك ورده
ان الاصل عدمه فان كان اسم الفاعل صلة ال فالجمهور انه يعمل مطلقا ماضيا
وحالا ومستقبلا لانه حينئذ بالنيابة فنابت ال عن الذي وفروعه وناب
اسم الفاعل عن الفعل الماضي فقام مقامه في العمل مع تأول ال بالذي
مقام ما فاته من الشبه اللفظي كما قام لزوم التانيث بالالف وعدم النظير
في الجمع مقام سببين في منع الصرف ومثاله ماضيا قوله والله لا يذهب شيخي
باطلا حتى ابيد مالكا وكاهلا القاتلين الملك الحلاحلا قال الاخفش ولا يعمل
بحال وال فيه معرفة كهي في الرجل لا موصولة والنصب على التشبيه بالمفعول به
وثانيها قاله الرماني وجماعة يعمل ماضيا فقط لا حالا ولا مستقبلا وزاد
بان العمل حينئذ اولى ويؤيده وروده قال تعالى والحافظين فروجهم والحافظات وقال

علم

الثالث

في الزجاج

٢١٣

الشاعر اذا كنت معنيا بمجد وسودد فلا تك الا مجمل القول والفعل وتضاف
لمعموله جوازا نحو هديا بالغ الكعبة انك جامع الناس غير محل الصيد قال
ابو حيان وظاهر كلام سيبويه ان النصب اولى من الجر وقال الكسائي هما
سواء وتظهر غير محلي اذا الجر اولى لان الاصل في الاسماء اذا تعلق احدهما
بالاخر الاضافة والعمل انما هو لجهة الشبه للمضارع فالحمل على الاصل اولى
ويجب الاضافة ان كان ماضيا نحو ضارب زيد امس اذ لا يجوز النصب كما تقدم او كان
المعمول ضميرا متصلا به نحو زيد مكرمك وقيل وعليه الاخفش وهشام محل نصب
وزال التنوين والنون في مكرماك ومكرموك للطافة الضمير لا للاضافة قال لا
لان موجب النصب المفعولية وهي محققة وموجب الجر الاضافة وليست محققة
اذ لا دليل عليها الا الحذف المذكور ولم يتعين سببا له ورد بالقياس على الظاهر
فانه لا يحذف التنوين فيه الا للاضافة ويتعين النصب لفقد شرط الاضافة
بان كان في اسم الفاعل ال وخلا منها الظاهر والمضاف اليه وخرج الضمير ويجوز
تقديم معموله اي اسم الفاعل عليه نحو هذا زيدا ضارب لا ادخر بغير حرف زائد
من اضافة او حرف فلا يقال هذا زيدا غلام قاتل ولا مررت زيدا بضارب بخلاف
ما جر بالزائد فيجوز التقدم عليه نحو ليس زيد عمرا بضارب قيل او جر به اي بزائد
ايضا فلا يتقدم كغيره ويجوز قوم ان اضيف اليه غير او عين او حق فاجازوا هذا
زيدا غير ضارب وكذا الاخوان وقد تقدم ذلك في بحث الاضافة ويجوز تقدمه
على مبتدا به الذي هو خبر عنه نحو زيد هذا ضارب وقيل لا يجوز اذا كان اسم الفاعل
خبر مبتدا سببي اي من سبب المبتدا نحو زيد ابوه ضارب عمرا او كان المعمول لسببيه
نحو زيد ضارب ابوه عمرا واجاز ذلك البصريون ووافقهم الكسائي في الاخيرة ولا
تقدم صفته اي اسم الفاعل عليه اي المعمول ولا تقدم معموله عليه وعلى صفته
معا فلا يقال هذا ضارب عاقل زيدا ولا هذا زيدا ضارب عاقل ولا هذا زيدا عاقل ضارب
خلافا للكسائي في اجازته التقدم في الصورتين ويجوز وفاقا تأخير الوصف عن
المعمول نحو هذا ضارب زيدا عاقل والفرق انه اذا وصف قبل ان يأخذ معموله زال
شبهه للفعل بالوصف الذي هو من خواص الاسماء بخلاف ما اذا تأخر الوصف فان
صيغته تحصل بعد تمام عمله ومن الوارد في ذلك قوله وتخرج من صدر تراه منصب
سبيله تعمل بشرطه وفاقا وخلافا ما حول منه للمبالغة الى فعال وفعول
ومفعال وفعيل وفعل قال اخا الحرب لباسا اليها جلالها وسيع اما الغسل
فانا شراب وقال ضروب بنصل السيف سوق سمانها وقال انه لمنحار بوائكها وان الله
سميع دعاء من دعاه وقال اتاني انهم مزقون عرضي ولا ان تنا عن للمبالغة من
الاحيث بمنزلة التكثير فلا يقال موات ولا قتال زيدا بخلاف قتال الناس ما اذا
لم تدل عليها فلا تعمل كما لو كانت للنسب كنجار وطعام او كان بناء الوصف عليها كمرح
وفرح وانكر الكوفيون اعمال الامثلة الخمسة لانها زادت على معنى الفعل بالمبالغة

تقديم معموله

قبله

هذه امثلة المبالغة في اسم الفاعل